

- الاحتجاجات تعود إلى الأردن
- صفقة بين أمريكا وتركيا حول منبج
- صفقة دفاعية بين باكستان وتركيا

التفاصيل:

الاحتجاجات تعود إلى الأردن

استمرت الاحتجاجات في التزايد في الأردن خلال الأسبوع الماضي إثر محاولات الحكومة لزيادة الضرائب وإلغاء الدعم. وكان الأردن البناء الاصطناعي الذي أنشأته بريطانيا منذ 100 عام، ونتيجة لذلك يفتقر إلى الموارد الكبيرة، واعتمد منذ فترة طويلة على المعونات الخليجية. وبالنظر إلى أن جميع الداعمين الإقليميين للأردن يواجهون مشاكلهم الاقتصادية الخاصة بالأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 وانخفاض أسعار النفط، لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي للتعامل مع ديونه المتزايدة. وفرض صندوق النقد الدولي خطة لإعادة الهيكلة تطلب من الحكومة تنفيذ تدابير تقشفية تتطلب خفض الدعم على أكثر من 150 سلعة. وإلغاء الدعم على المواد الغذائية الأساسية وفرض ضريبة بنسبه 10% على السلع الزراعية التي كانت معفاة من الضرائب في السابق هو ما كان القشة الأخيرة بالنسبة للكثير من المحتجين. وبدأت الاحتجاجات العامة ضد ارتفاع أسعار الخبز منذ ستة أشهر مع مجموعة قليلة من العاطلين عن العمل في مواقع منعزلة وتطورت إلى مظاهرات منظمة شملت مجموعات متعددة وآلاف المحتجين. وقد حاولت الحكومة تخفيف بعض الآلام المتصلة بارتفاع الأسعار ولكن المشاكل لم تزل.

صفقة بين أمريكا وتركيا حول منبج

في الرابع من حزيران/يونيو، عقب اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ووزير الخارجية التركي جاويش أوغلو، أصدرت الدولتان بياناً مشتركاً يشير إلى أن واشنطن وأنقرة قد أيدتا "خارطة الطريق نحو ضمان الأمن والاستقرار" في منطقة منبج. وجاء ذلك بعد أن تمت أحداث كثيرة بعد اختلافات كبيرة بين أمريكا وتركيا على شمال سوريا. وتظهر التقارير التركية والأمريكية في أعقاب البيان أن الاتفاق ينطوي على إخلاء باقي أعضاء وحدات حماية الشعب الكردية من منطقة منبج مقابل تعاون تركي في استقرار المنطقة. منذ أن شنت تركيا هجوماً على مواقع وحدات حماية الشعب في مدينة عفرين بشمال سوريا كجزء من عملية الزيتون في كانون الثاني/يناير عام 2018، هذا وهددت أنقرة مراراً وتكراراً بتوسيع هجومها ليشمل قوات حماية الشعب التي ستبقى في منبج وحولها. إن هذا قد سبب التوتر مع أمريكا بسبب وجود القوات الأمريكية في المنطقة المجاورة. لكن الآن وصلت تسوية بين أنقرة وواشنطن التي ستكون فيها وحدات حماية الشعب ملزمة بإخلاء المنطقة.

صفقة الدفاع بين باكستان وتركيا

وقعت تركيا وباكستان أكبر عقد للدفاع الثنائي على الإطلاق، وهو ما يقدر بـ1.5 مليار دولار، وهي صفقة تسمح لإسلام آباد بشراء 30 مروحية قتالية تركية. وهذه الصفقة دليل على تعميق التعاون الدفاعي بين البلدين. وتتطلع باكستان إلى تعزيز شراكاتها الدفاعية الإقليمية في مواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة، بما في ذلك التخفيضات في المساعدات العسكرية. وقد قطعت تركيا أشواطاً بعيدة في الصناعة الدفاعية ولها علاقات عميقة مع باكستان ترجع إلى عقود طويلة.